

(الدورة الخامسة لفرق العمل المعني بحقوق الفلاحين)

السيد الرئيس

يشي وفد جمهورية العراق على عمل الفريق العامل الحكومي الدولي مفتوح العضوية المعني بوضع إعلان للأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، ويثمن الجهود التي بذلت للوصول إلى النتائج في الدورات الأربع التي عقدها الفريق لإعداد مشروع الإعلان المعني بحقوق الفلاحين، ويشير وفد بلادي إلى دعم الحكومة العراقية لمجمل العملية الانتاجية للقطاع الزراعي من فلاحين ومزارعين ومستثمرين، والذي يؤدي إلى زيادة الانتاج كماً ونوعاً ويعزز من حقوق الفلاحين والعاملين في المناطق الريفية. وكذلك أهمية الربط بين القطاع الزراعي والصناعي وفقاً لآليات التعاون بينهما بما يعزز المصلحة للطرفين وكذلك للاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس

يسعى العراق إلى تعزيز قطاعه الزراعي من خلال مجموعة من القوانين المتعلقة بالأراضي الزراعية من خلال سن القوانين والتشريعات ذات الصلة، فضلاً عن قوانين الحجر الزراعي، والصحة الحيوانية، والبذور، وتسجيل واعتماد الاصناف الزراعية، وقانون حماية المنتج الزراعي المحلي، إضافة إلى اطلاق العراق للمبادرة الزراعية في عام 2008، وهذه القوانين والسياسات تهدف بمجملها إلى حماية الفلاحين والمستثمرين في القطاع الزراعي وتعزيز من حقوقهم وتحسن من مستوى معيشتهم.

السيد الرئيس

إن لدى العراق، ومن منطلق سياسة الانفتاح على العالم لتبادل الخبرات، تعاوناً وثيقاً مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والتي اكتسب منها العديد من السياسات الانمائية، كما ان لدينا تعاوناً وثيقاً مع عدداً من دول العالم في مجال مكافحة الحشرات الزراعية، كما قامت الحكومة بدور مهم في

مجال إقامة مشاريع الري وربط المناطق الريفية بشبكة موصلات لتسهيل العمليات الإنتاجية وكذلك توفير الخدمات الأساسية لسكان المناطق الريفية وتقليل الفوارق بين المدن.

السيد الرئيس

ان العراق يعمل على رفع المستوى الثقافي وزيادة الوعي للفلاحين من خلال انشاء (20) مركزاً لمحو الامية بإشراف دائرة الإرشاد الزراعي التابعة لوزارة الزراعة، والتي تساهم في محو أمية الفلاح العراقي وتتركز على المرأة الريفية في هذا المجال، كما ان للعراق خطة وطنية واسعة لحصر الأراضي التي تضررت جراء العمليات الارهابية لعصابات داعش وإعادة تأهيلها وزراعتها وتوسيع الاراضي الصالحة للزراعة.

السيد الرئيس

اخيراً، فإن العراق وانطلاقاً من نظامه الديمقراطي، وإيماناً منه بالحريات الاساسية للفلاحين للتعبير عن آرائهم وإدارة شؤونهم، فإن الجمعيات الفلاحية مؤسسة وفق قانون الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية، وأن رئيس الاتحاد هو عضو في هيئة الرأي في وزارة الزراعة العراقية لتكامل الرؤى بما يحفظ من حقوق الفلاحين في العراق.

وشكراً السيد الرئيس